

الضبط الاجتماعي في الإسلام و النصرانية و الهندوسية دراسة مقارنة

د. أمل شرف أستاذ مساعد في جامعة الأمير سلطان - كلية الانسانيات والعلوم

Social Control in Islam, Christianity, and Hinduism:

A Comparative Study

By: Dr. Amal Sharaf Associate Professor in Prince Sultan

University/College of humanity and science

Email :asharaf@psu.edu.sa

ملخص البحث

يناقش هذا البحث موضوع الضبط الاجتماعي كظاهرة أساسية في تنظيم سلوك الأفراد واستقرار المجتمعات، حيث يُعدّ الدين أحد أبرز الأدوات التي تسهم في تحقيق ذلك عبر آليات متعددة تتراوح بين الضبط الداخلي والضبط الخارجي والضبط الاختياري، وكون الدين منظومة قيمية متكاملة له ذ يُشكّل مصدرًا رئيسًا للوائح الأخلاقي والضمير الفردي والجماعي. وتتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال رئيس يتمثل في "ما مدى فعالية الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي في الإسلام والمسيحية والهندوسية؟ إذ يختلف تأثير الدين في تنظيم سلوك الأفراد تبعًا لطبيعة العقيدة الدينية والأطر الثقافية والاجتماعية المحيطة بكل مجتمع مما قد يضع تحديات أمام الطرق التقليدية للضبط الاجتماعي. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الضبط الاجتماعي في سياقات دينية مختلفة، ولأن معظم الدراسات السابقة ركزت على الضبط الاجتماعي في الإسلام، مما ترك فجوة في الدراسات المقارنة التي تشمل النصرانية والهندوسية؛ ولذا جاء هذا العمل ليسد تلك الفجوة بإجراء مقارنة نقدية بين الضبط الاجتماعي في ثلاثة مجتمعات: المجتمع السعودي كنموذج لتطبيق الإسلام، والمجتمع الأمريكي لتطبيق النصرانية، والمجتمع الهندي لتطبيق الهندوسية. وتبرز الدراسة أن كل من الأديان الثلاثة فإنها تسعى إلى تحقيق هدف مشترك وهو ضبط سلوك الفرد وتنظيم العلاقات داخل المجتمع، وأن فاعلية هذه الآليات تتأثر بعوامل خارجية مثل التحولات الثقافية والاجتماعية والعولمة التي تعيد تشكيل مفاهيم الضبط الاجتماعي وأخيرًا يقدم هذا العمل إضافة علمية من خلال إجراء مقارنة نقدية بين للضبط مما يساعد على فهم أوجه التشابه والاختلاف في آليات التنظيم الاجتماعي التي يعتمد عليها كل دين، كما يسلط الضوء على التحديات التي تواجهها هذه الآليات في ظل التطورات المعاصرة، داعيًا إلى إعادة تقييم دور الدين في تحقيق الاستقرار الاجتماعي بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديث. الكلمات المفتاحية للبحث: الضبط الاجتماعي - الديانة النصرانية - الديانة الهندوسية

Research summary

This research discusses the topic of social control as a fundamental phenomenon in regulating individual behavior and ensuring the stability of societies. Religion is one of the most prominent tools that contribute to achieving this through multiple mechanisms ranging from internal control to external control and voluntary control. Religion as an integrated value system constitutes a primary source of moral restraint and individual and collective conscience. The study revolves around a primary question: "How effective is religion as a means of social control in Islam, Christianity, and Hinduism?" The impact of religion on regulating individual behavior varies depending on the nature of religious belief and the cultural and social frameworks surrounding each society, potentially challenging traditional methods of social control. The study adopts a descriptive-analytical approach, reviewing a set of studies that addressed the topic of social control in various religious contexts. Most previous studies focused on social control in Islam, leaving a gap in comparative studies covering Christianity and Hinduism. Therefore, this work aims to fill that gap by conducting a critical comparison of social control in three societies: Saudi society as a model for applying Islam, American society for applying Christianity, and Indian society for applying Hinduism. The study highlights that each of the three religions seeks to achieve a

common goal: controlling individual behavior and regulating relationships within society. The effectiveness of these mechanisms is affected by external factors such as cultural and social transformations and globalization, which reshape concepts of social control. Finally, this work provides a scientific contribution by conducting a critical comparison between social control, which helps us understand the similarities and differences in the social regulation mechanisms adopted by each religion. It highlights the challenges facing these mechanisms considering contemporary developments, calling for a re-evaluation of the role of religion in achieving social stability in line with the requirements of the modern era. Search keywords: Social control - Christianity - Hinduism

الضبط الاجتماعي في الاسلام والنصرانية والهندوسية: دراسة مقارنة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين... وبعد الضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية وعرفه الإنسان منذ القدم واتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع واستمراره، إذ أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالعنازل المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتتزعج به عن الطريق السوي إذا لم يجد الوسيلة الصابغة لسلوكه، ولذا فإن عملية الضبط الاجتماعي عملية قيمة لها دورها القوي والفعال في توفير الرقابة على الفرد والمجتمع. ومع تنوع وسائل الضبط الاجتماعي إلا أن الدين يظل هو الوسيلة الأبرز من بينها وذلك لأنه الوسيلة الأكثر فعالية في تحقيق الضبط الذاتي (الوازع أو الضمير) ومن هنا برزت الحاجة لمعرفة تأثير الالتزام بالدين الاسلامي بالمقارنة مع النصرانية والهندوسية وهل يظل الدين وسيلة فعالة في الضبط مع اختلاف الاديان.

مشكلة البحث :

يعدّ الضبط الاجتماعي ضرورة أساسية لاستقرار المجتمعات، ويظل الدين الأداة الأبرز نظرًا لدوره في تكوين الوازع الداخلي والضمير الفردي، ومع ذلك يختلف تأثير الدين في الضبط الاجتماعي وفقًا لطبيعة العقيدة الدينية والثقافة الاجتماعية المحيطة، مما يثير تساؤلات حول مدى ثبات فعاليته عبر الأديان المختلفة، فبينما يركز الإسلام على منظومة تشريعية واضحة في الضبط تتباين وسائل الضبط في المسيحية والهندوسية وفق مفاهيمها العقدية وأطرها الاجتماعية، في الوقت الذي تشهد فيه المجتمعات الحديثة تحولات ثقافية واجتماعية قد تؤثر في دور الدين في ضبط السلوك مقارنة بوسائل أخرى مثل: القانون والأعراف الاجتماعية، مما يجعل من الضروري إعادة تقييم فعالية الدين كأداة للضبط الاجتماعي عبر الأديان المختلفة. السؤال الرئيس: "ما مدى فعالية الدين كوسيلة للضبط الاجتماعي في الإسلام والنصرانية والهندوسية؟"

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ١- تحليل دور الضبط الاجتماعي في الإسلام والنصرانية والهندوسية من خلال دراسة المبادئ والقيم الدينية التي تؤثر في سلوك الأفراد والمجتمعات.
- ٢- التعرف على مدى فعالية هذه المبادئ في كل ديانة وتأثيرها في تحقيق الضبط الاجتماعي داخل المجتمعات التي تدين بها.
- ٣- مقارنة نقدية لتأثير الدين في الضبط الاجتماعي وتقييم استمرارية فعاليته وإن تعددت القيم الدينية.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على الدور المهم والمحوري للدين والتدين بين مختلف الديانات ما كان سماويًا منها وما كان بشريًا وبالرغم من أن الدين والدولة يعملان بشكل مستقل في كثير من دول العالم إلا أن الدولة لا تزال تستند بسلطانها إلى الكثير من القواعد الدينية ذات التأثير الاجتماعي كأمر الزواج والاحوال الشخصية.. وغيرها، وبوضوح هذا العامل الحيوي يمكن تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية وتحليلها أو الحد من حدوثها.

أسئلة الدراسة:

ما مفهوم الضبط الاجتماعي وهل هو ضرورة اجتماعية؟ هل يعد الدين أهم وسائل الضبط الاجتماعي؟ وما وسائل الضبط الاجتماعي في الإسلام وما مميزاته؟ وما وسائل الضبط الاجتماعي في النصرانية والمجتمع الأمريكي؟ وما وسائل الضبط الاجتماعي في الهندوسية والمجتمع الهندي؟ وما الفروق بين أنظمة الضبط الاجتماعي بين الأديان الثلاثة؟

منهجية الدراسة:

"تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع البيانات ذات الصلة بالضبط الاجتماعي في الإسلام والنصرانية والهندوسية وتحليلها، مع الاستناد إلى الأدبيات العلمية والدراسات النظرية والميدانية السابقة. كما يتم استخدام المقارنة النقدية لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأديان في آليات الضبط الاجتماعي، وتقييم مدى استمرار تأثير الدين على ضبط السلوك في ظل التحولات الاجتماعية الحديثة."

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على المجتمع السعودي كنموذج لتطبيق الدين الاسلامي والمجتمع الامريكي كنموذج لتطبيق الديانة النصرانية والمجتمع الهندي كنموذج لتطبيق الديانة الهندوسية.

مباحث الدراسة:

أولاً: الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية ثانياً: الدين أهم وسائل الضبط الاجتماعي ثالثاً: وسائل الضبط الاجتماعي في الإسلام ومميزاته قراباً: الضبط الاجتماعي في النصرانية والمجتمع الأمريكي خامساً: الضبط الاجتماعي في الهندوسية والمجتمع الهندي سادساً: مقارنة نقدية بين أنظمة الضبط الاجتماعي بين الأديان الثلاثة

الدراسات السابقة:

يشير مفهوم الضبط الاجتماعي إلى الآليات والقواعد التي يعتمد عليها المجتمع لضبط سلوك الأفراد وضمان توافقهم مع المعايير السائدة، وقد اهتم باحثو العلوم الاجتماعية بدراسة دور الدين كإحدى أهم وسائل الضبط الاجتماعي، نظراً لتأثير العقيدة والقيم الدينية في توجيه السلوك الجماعي والفرد في السنوات العشر الأخيرة، وقد برزت دراسات أكاديمية عدة باللغة العربية تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وفيما يلي عرض لأبرز تلك الدراسات الحديثة، مع تحليل محتواها وتبيان الجديد فيها مقارنة بالدراسة الحالية حول الضبط الاجتماعي في الإسلام والمسيحية والهندوسية.

١. دور الدين في الضبط الاجتماعي - مقارنة سوسيولوجية (مرزوق العيسي، ٢٠٢٤) نشرت هذه الدراسة في مجلة المعرفة عام ٢٠٢٤، وتهدف إلى تحليل وظيفة الدين في تحقيق الضبط الاجتماعي من منظور علم الاجتماع، واستعرض الباحث فيها آراء رواد الفكر الاجتماعي (ابتداءً من ابن خلدون ووصولاً إلى دوركايم وماكس فيبر وغيرهم) حول الإيمان الديني وتأثيره في تماسك المجتمع وضبط سلوكيات أفراد. وأكدت الدراسة أن الدين يشكل ضرورة للحياة الاجتماعية ولا يمكن تصوّر قيام مجتمع دون منظومة دينية تضبط أفراد، سواء أكان الدين حقاً أم باطلاً، إذ إنه مصدر أساس من مصادر تطور الحضارة الإنسانية، كما بيّن الباحث امتلاك الدين لرؤية مرنة وعصرية في التعامل مع المتغيرات الاجتماعية عبر آليات ضبط رسمية وغير رسمية، فعلى سبيل المثال يمتلك الإسلام منظومة ضبط غير رسمية متمثلة بالقيم والتقاليد المستمدة من القرآن والسنة (كالأعراف والوزاع الديني الداخلي)، إلى جانب منظومة ضبط رسمية تتمثل في التشريعات الدينية كالأحكام الشرعية والاجتهاد والإجماع وغيرها وتخلص الدراسة إلى أن القوانين الوضعية وحدها لا تكفي لاستقرار النظام الاجتماعي، بل لا بد من وجود رادع روحي داخلي ينبع من إيمان الأفراد، مما يجعل للدين علاقة وثيقة بعملية الضبط الاجتماعي واستقرار المجتمع.

٢. عولمة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية - دراسة ميدانية (نور الدين بوعبدلي، ٢٠١٨) هذه أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر) عام ٢٠١٨ تركز الدراسة على موضوع الضبط الاجتماعي الديني من خلال تأثير العولمة القيمية على آليات الضبط داخل الأسرة في مجتمع مسلم، وقد قام الباحث بدراسة ميدانية في ولايتي الجلفة والأغواط الجزائرية لفهم كيف تتأثر وسائل الضبط الاجتماعي الأسري بالتغيرات القيمية الحديثة (مثل قيم الحداثة والعولمة مقابل القيم الدينية والتقليدية) وتبرز الدراسة أن الأسرة

الجزائرية تواجه تحديات في ضبط سلوك أبنائها نتيجة الانفتاح الثقافي والإعلامي العالمي الذي قد يتعارض أحياناً مع القيم الدينية المحلية، وعرض الباحث إلى بعض وسائل الضبط التقليدية وذكر منها: الرقابة الأسرية المستمدة من التعاليم الإسلامية والعادات المحافظة في المجتمع الجزائري، وكيف تأثرت هذه الرقابة بدخول قيم جديدة عبر وسائل الإعلام الحديثة ومنصات التواصل. وتوصل الباحث إلى أن التدنّ والقيم الإسلامية المحلية لا يزالان يقوم بدور محوري في ضبط سلوك الشباب داخل الأسرة، لكنها تتنافس مع مؤثرات خارجية عابرة للثقافات، فمثلاً وجدت الدراسة أن الأسر التي تحرص على ترسيخ القيم الدينية (كالالتزام بالصلاة والحجاب واحترام الكبير) تحقق مستوى أعلى من الضبط الذاتي لدى الأبناء، على الرغم من وجود تأثيرات سلبية لبعض القيم المستوردة التي تشجع على الفردانية وضعف الروابط الاجتماعية.

٣. الدين وآليات الضبط الاجتماعي - دراسة تحليلية في دور الدين في الضبط والبناء الاجتماعي (فلاح الغرابي، ٢٠١٧)

بحث أكاديمي نُشر في مجلة أوراق أورك للعلوم الإنسانية عام ٢٠١٧ تناول هذا البحث بصورة تحليلية الدور الذي يقوم به الدين بمختلف آلياته في ضبط المجتمع، وفي بناء النظام الاجتماعي عموماً، وينطلق الغرابي من منظور سوسيولوجي وأثنوبولوجي لفهم آليات الضبط الديني عبر الحضارات؛ حيث يستعرض كيف استخدمت المجتمعات التقليدية المعتقدات الدينية والأساطير كوسيلة لضبط الظواهر الطبيعية والاجتماعية (مثل طقوس الاستسقاء لضبط نزول المطر، أو معتقدات عبادة الشمس لضبط تعاقب الفصول)، ثم ينتقل الباحث دراسة وظائف الضبط الديني في المجتمعات الحديثة، موضحاً استمرار أهمية الدين كمنظومة قيمية وأخلاقية تضبط التصرفات حتى في ظل وجود قوانين مدنية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستشهدت بأمثلة تاريخية ومعاصرة متعددة لتبيان أنماط الضبط الديني (كالضبط عبر الثواب والعقاب الأخروي، والضبط عبر الضمير الجمعي المتأثر بالدين، ودور المؤسسات الدينية في الرقابة الاجتماعية)

. دور الدين الإسلامي في الضبط الاجتماعي الواقعي من الانحرافات السلوكية والجريمة (حميدة الماطوني، ٢٠١٥) وهي دراسة منشورة عام ٢٠١٥ في مجلة السَّائِل (جامعة مصراتة، ليبيا) وتركز الدراسة على دور التعاليم الإسلامية في الوقاية من الانحراف والجريمة عبر آليات الضبط الاجتماعي، وقد قدّمت الباحثة إطاراً نظرياً شاملاً؛ فعُرفت الضبط الاجتماعي وأنواعه وآلياته، واستعرضت أبرز النظريات الاجتماعية التي تناولت مفهوم الضبط (مثل نظرية العقد الاجتماعي والنظرية النفسية ونظرية الضوابط التلقائية وغيرها)، ثم انتقلت إلى بيان مصادر الضبط في التشريع الإسلامي كأركان الإسلام والواجبات الدينية، موضحةً كيف تضع الشريعة معايير لسلوك الأفراد تضمن استقامة المجتمع. وتُبرز الدراسة الوسائل التربوية الوقائية التي يوفرها الإسلام للحد من الانحراف السلوكي وتقويمه، ومن أهمها تشجيع الفضيلة والسلوك القويم بطرق عملية مثل الزواج المبكر لضبط الغريزة الجنسية، وصوم النوافل لضبط الشهوات، والابتعاد عن المثيرات المحرمة، وغيرها من الوسائل التي تُثَمّي الرقابة الذاتية القائمة على الوازع الديني. وخلصت الدراسة إلى أن المنهج الإسلامي يعدّ من أقوى أنظمة الضبط الاجتماعي، لأنه لا يكتفي بالعقوبات الرادعة للمُنحرفين فحسب، بل يتبنى منهجاً وقائياً يغرس القيم منذ النشأة عبر الأسرة والمؤسسات التعليمية والدعوية. **إسهامات الدراسات السابقة في إثراء البحث العلمي** جاءت دراسة العيسى (٢٠٢٤) لتربط بين نظرية علم الاجتماع الكلاسيكية والرؤية الإسلامية للضبط الاجتماعي؛ حيث قدّمت مقارنة تكاملية تجمع بين نظريات الضبط الاجتماعي الغربية (مثل نظرية الضبط الذاتي ونظرية الوظيفة الاجتماعية للدين) ومبادئ الضبط في الشريعة الإسلامية (كالقيم الإيمانية والحدود الشرعية) في إطار تحليلي واحد. هذه المقارنة تبرز كيف يساهم الدين - بفهم تقليدي وحديث معاً - في تعزيز التماسك والامتثال المجتمعي. بينما جاءت دراسة بوعبدلي (٢٠١٨) لتتناول الضبط الاجتماعي الديني في سياق معاصر محدد، وهو سياق تأثير العولمة على مجتمع مسلم محافظ، وجاءت لتضيف بُعداً سوسيولوجياً ميدانياً مهماً؛ حيث توفر بيانات ميدانية حول تفاعل الدين مع عوامل الحداثة، وتحدث الباحثة عن مفهوم عولمة القيم الذي يفتح المجال لفهم كيفية صمود أو تطور آليات الضبط الديني في مواجهة التغيرات العالمية. وتميزت دراسة الماطوني (٢٠١٧) بربطها النظري بالتطبيقي؛ إذ جمعت بين التصورات السوسيولوجية العامة لمفهوم الضبط الاجتماعي وتطبيقاتها في الواقع الإسلامي العملي، خاصة في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف. وقد قدمت دراسة الغرابي (٢٠١٥) نظرة شمولية لدور الضبط الديني؛ فهي لا تقتصر على دين بعينه، بل تناقش مفهوم الضبط المستند إلى الدين كظاهرة اجتماعية عالمية عبر الزمان والمكان، واستطاع الباحث أيضاً أن يوفر أساساً نظرياً عاماً يفيد في المقارنة؛ لكنه لم يتعمق في تفاصيل كل دين على حدة، وأكد عالمية دور الدين في الضبط الاجتماعي، مما يدعم فكرة دراسة المستخدم بأن الأديان عموماً (مع اختلافها) تشترك في هذه الوظيفة الاجتماعية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستي الحالية:

المنهجية العلمية:- الدراسات السابقة والدراسة الحالية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل بيانات الضبط الاجتماعي دينياً وسوسولوجياً، وهو النهج نفسه المتبع في دراستي العيسى (٢٠٢٤) والغرابي (٢٠١٥).-المقارنة النقدية بين الضبط الديني والضبط الاجتماعي الحديث موجودة في الدراسة الحالية كما هي موجودة أيضاً في دراستي العيسى (٢٠٢٤) وبوعبدلي (٢٠١٨).**محورية الدين كعامل ضبط اجتماعي:**-جميع الدراسات السابقة بما فيها دراستي الحالية تتفق على أن الدين يقوم بدور محوري في تحقيق الضبط الاجتماعي، سواء أكان من خلال الوازع الإيماني الداخلي أم من خلال التشريعات والحدود الدينية، وقد أكدت دراسة الغرابي (٢٠١٥) هذه الفكرة على نطاق عالمي، وهو ما يدعم الفرضية العامة لدراستي حول دور الدين كظاهرة اجتماعية لا تقتصر على ثقافة أو مجتمع معين.**التركيز على التحديات المعاصرة** - سنتناول الدراسة الحالية أثر التغيرات الاجتماعية الحديثة على الضبط الديني، بينما تناولت دراسة بوعبدلي (٢٠١٨) قضية عولمة القيم وتأثير الحداثة على المجتمعات الدينية، وهذا يعزز الجانب التطبيقي لدراستي.-ناقشت دراسة العيسى (٢٠٢٤) كيف أن النظريات الحديثة في علم الاجتماع يمكن أن تساعد في فهم التحولات التي يمر بها الضبط الاجتماعي الديني، وهو محور أساس في المبحث الثامن من الدراسة الحالية.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

الجانب	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
المجال الديني	تحليل مقارنة بين الإسلام والمسيحية والهندوس	أغلب الدراسات ركزت على الإسلام فقط، باستثناء (٢٠١٥) الذي ناقش الدين كظاهرة اجتماعية عامة تفصيل مقارنة بين الأديان.
نطاق البحث	تحليل الضبط الاجتماعي في ثلاثة مجتمعات (السعودي، الأمريكي، الهندي)	دراسة العيسى (٢٠٢٤) تركز فقط على الإسلام الغرابي (٢٠١٥) تناول الدين عموماً دون تركيز مجتمعات معينة.
تحليل النصوص	تستند دراستي الحالية إلى تحليل النصوص المقدسة لكل ديانة (القرآن، الكتاب المقدس، الف آليات الضبط الاجتماعي).	الدراسات السابقة، خاصة العيسى (٢٠٢٤) وال (٢٠١٧)، تعتمد أكثر على التحليل السوسولوجي على النصوص الدينية بنفس العمق.
الربط بالنظريات	تستخدم دراستي الحالية بعض النظريات السوم في إطار مقارنة بين الأديان الثلاثة.	دراسة العيسى (٢٠٢٤) ركزت على الربط بين الغربية والإسلامية فقط، ولم تتناول الأديان الأخرى.
الجانب التطبيقي	تناقش واقع الضبط الاجتماعي في ثلاثة معاصرة وتقدم تحليلاً مقارنة للممارسات الدينية.	دراسة الماطوني (٢٠١٧) ركزت على تطبيق الإسلامي في الوقاية من الجريمة، بينما بوعبدلي ركز على التفاعل بين الدين والعولمة.
المنظور النقدي	تستخدم المقارنة النقدية بين الأديان الثلاثة الفروقات الجوهرية في آليات الضبط.	معظم الدراسات السابقة (باستثناء الغرابي ٢٠١٥) تركز دين واحد دون نقد مقارنة بين الأديان.
التحديات الحديثة	تناقش أثر الحداثة، العولمة، والتغيرات على آليات الضبط الديني في المجتمعات الثلاثة الأخرى.	دراسة بوعبدلي (٢٠١٨) ركزت فقط على عولمة وتأثيرها على المجتمعات الإسلامية دون مقارنة مع الأخرى.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية: التميز والإضافة البحثية في دراستي الحالية

- الدراسة الحالية أوسع من حيث التحليل المقارن، حيث تشمل الإسلام والمسيحية والهندوسية، بينما ركزت الدراسات السابقة غالباً على الإسلام فقط.- الدراسة الحالية تركز على النصوص الدينية المقدسة لكل ديانة كمصدر مباشر للضبط الاجتماعي، وهو ما لم تتعمق فيه الدراسات الأخرى.

- الدراسة الحالية تتضمن مقارنة تطبيق الضبط الاجتماعي في ثلاث مجتمعات معاصرة، مما يجعلها أكثر واقعية وتطبيقية مقارنة بالدراسات النظرية البحتة. - الدراسة الحالية تتناول التغيرات الاجتماعية الحديثة بشكل مقارن بين الأديان الثلاثة، مما يعطي بعداً جديداً للتحليل لم تتطرق إليه معظم الدراسات السابقة باستثناء بوعبدلي (٢٠١٨) جزئياً. - الدراسة الحالية أوسع من حيث التحليل المقارن، وأكثر تركيزاً على النصوص الدينية والممارسات الاجتماعية لكل ديانة.

أولاً: الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية

تعريف الضبط الاجتماعي:

التعريف اللغوي: يُشتق مصطلح "الضبط" من الجذر "ض ب ط"، وهو يدل على إحكام الشيء ومنعه من الاضطراب أو الانحراف، ويُعرف الضبط في المعاجم اللغوية بأنه "الإمساك بشيء بإحكام وإحكام السيطرة عليه بحيث لا يخرج عن حدوده" (ابن فارس، ١٩٧٩، مادة "ضبط").

التعريف الإجرائي: يُعرف الضبط الاجتماعي في البحث بأنه الآليات والأساليب التي يعتمد عليها المجتمع لضبط سلوك الأفراد وضمان توافقهم مع المعايير السائدة، سواءً أكان ذلك عبر القوانين والتشريعات أم من خلال العادات والتقاليد والقيم الدينية.

الضبط الاجتماعي ضرورة للمجتمعات: لا يمكن أن نتصور مجتمعاً إنسانياً يخلو من وسائل الضبط الاجتماعي، وإذا كان الاهتمام بدراسة موضوع الضبط الاجتماعي قد ظهر حديثاً فهذا لا يعني ارتباط وجوده ونشأته بمعالجته ودراسته من جانب العلماء والمفكرين؛ لأن الضبط الاجتماعي وجد بوجود المجتمع الإنساني، ومنذ عاش الإنسان الحياة الجماعية فإن وجوده كان قوة فعالة في تنظيم السلوك الاجتماعي والثقافي، حيث كانت الحياة أكثر بدائية بالنسبة للإنسان. (سليم، ١٩٨٥، ص ١١). وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة، ثم توسعت إلى مجتمع القبيلة ومجتمع القرية ومجتمع المدينة حتى أصبحت مجتمعات قومية تركز في بنيتها على العناصر الآتية: -قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع، وتمثل الأهداف والغايات التي يسعون إلى تحقيقها. -ترجمة قيم الجماعة إلى أنظمة وقوانين وأعراف تلزم بها الجماعة في نشاطهم وسلوكهم، ويعدون من يخالفها مذنباً يستحق العقاب (شطارة، ١٩٩٥). وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم وما يجول في مشاعرهم، وعندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة، تكون نظاماً مختلفة تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يركز عليه استقرار المجتمع. (دياب، ١٩٨٠)

الضبط الاجتماعي ضرورة للأفراد: ولا تقتصر أهمية الضبط الاجتماعي على المجتمع فحسب، فهي ممتدة إلى الأفراد؛ لأن التركيز على الضبط الاجتماعي على أساس أنه تأمين ضد عدم تكامل الجماعة يعد جزءاً من الحقيقة، فالضبط ضروري للفرد، حيث تصبح طبيعة الفرد طبيعة إنسانية؛ لما تتصف به طبيعة النفس البشرية من ميل للظلم والعدوان، ومن أمثلة ذلك آدم عليه السلام الذي انتهى ما حرم الله فأخرج من الجنة وأهبط إلى الأرض، وكذلك قابيل الذي قتل هابيل لأنه انتهى ما لديه وحسده؛ فرغب في الانتقام منه، وهذا يدل على أن النفس البشرية أمارة بالسوء، ولولا اكتساب الإنسان لبعض الصفات الاجتماعية وخضوعه لنظام اجتماعي يحدد سلوكه وتصرفاته تجاه الآخرين ما تكونت المجتمعات وبقيت. (سليم، ١٩٨٥، ١١).

ثالثاً: الدين أهم وسائل الضبط الاجتماعي

أنواع الضبط الاجتماعي على الرغم من اختلاف العلماء حول صور وأنواع الضبط الاجتماعي، وصعوبة تصنيفها، إلا أنها تتدخل فيما بينها وتعمل كنسيج يسعى لتحقيق هدف واحد يتمثل في ضبط سلوك أفراد المجتمع وإعادة المنحرفين منهم إلى جادة الصواب، حيث يحقق كل نوع من أنواع الضبط نوعاً من السيطرة سواء أكانت بالصواب أو العقاب أو العمل بواسطة المؤسسات المختلفة أو القواعد التي تنظم الجزاءات التي تقرها مؤسسات الضبط الاجتماعي " (جبارة، ١٩٩٩م). ونظراً لأهمية أنواع الضبط الاجتماعي سوف يتم استعراض أهم تلك الأنواع وذلك على النحو التالي:

- **الضبط الشعوري:** الضبط الشعوري: " عملية توافق واعية مرنة من ذات مدركة واعية، في هذا النوع ينضبط الفرد لإرضاء للمجتمع، ورغبة في الحصول على الثناء والتقدير والمدح، وخوفاً من الجزاء والعقاب، واحتراماً للعادات والتقاليد والأعراف والقوانين، وهذا النوع من الضبط يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه كالأُسرة، والمدرسة، وجماعات الرفاق (الجابري ١٩٩٧) .

- **الضبط اللاشعوري:** الضبط اللاشعوري: "يسمى بالضبط الداخلي وهو تلقائي نما تدريجيا وتلقائيا من خلال بعض التفاعلات الاجتماعية التي تبلورت ثم ترسخت تدريجيا في في النفس البشرية فأصبحت قواعد ثابتة وجزءا لا يتجزأ من شخصية الفرد، وهذا النوع من الضبط هو أفضل أنواع الضبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة مما يسهل تطبيقه لأنه لا يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه، بل يصدر من داخل الفرد ورغبته وليس خوفا من سلطة أو قانون معين، ومثل هذا النوع من الضبط تحكمه عوامل مختلفة كالدين والعادات والتقاليد والأعراف والقيم، وقواعد السلوك في الأسرة وقواعد التعامل داخل المجتمع؛ ولكن يأتي الدين كذروة السنام لهذه العوامل، رغم أن العديد من هذه العوامل يدخل في دائرة الدين لأن العادات والأعراف والقيم تعد مصدرا من مصادر التشريع في الدين الإسلامي (الجابري ١٩٧٩)

- **الضبط الاجتماعي الرسمي:** هو الذي يضعه المجتمع لفرض السيطرة الهادفة على الأفراد الذين ينتمون إليه، ويكون عن طريق القواعد المقننة والتشريعات الملزمة لكافة المؤسسات الاجتماعية، ويتم بطريقة مقصودة حيث تقوم به جهات معينة اضطلعت بمهمة التأكد من أن الناس يلتزمون بمجموعة محددة من المعايير السلوكية، خاصة القانون، كالشرطة والمحاكم الشرعية والسجون التي تجبر الناس على احترام القانون عن طريق الأساليب الردعية مثل التوقيف أو الغرامة أو الحبس لأولئك الذين يخالفون قوانين المجتمع (الخشاب، دت)

- **الضبط الاجتماعي غير الرسمي:** "يتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالعقائد الدينية والعادات والتقاليد والعرف والرأي العام، والأسرة، والمدرسة، وجماعات الرفاق، وجماعات العمل، ووسائل الإعلام هي الجهات التي تتولى عملية الضبط الاجتماعي بطريقة غير رسمية، ورغم ان وظيفة هذه الجهات الرئيسية ليست الضبط الاجتماعي ألا أنها تلعب دورا هاما فيه (سليم ١٩٨٥)

الدين أهم وسائل الضبط الاجتماعي يعد الدين من أهم وسائل الضبط الاجتماعي وأكثرها تأثيرا في حياة الأفراد سواء أكان وضعيا أم منزلا؛ لما يؤديه من وظائف مهمة تعمل على تدعيم النظم الاجتماعية في المجتمع، ويحكم حياة كل فرد ويحدد له قواعد سلوكه وكيفية إقامة علاقته مع الآخرين، ويعمل على وضع الحلول التي تعالج القضايا العامة للمجتمع، ويصبح الدين عاملا مهما في حياة الإنسان عندما يشعر بأن هناك قوى غليا تؤثر فيه، وفي وجدانه وأفكاره وسلوكه (سليم، ١٩٨٥) فإذا استطاع الإنسان أن تحدثه نفسه بالهروب من بطش القوى السياسية والقانونية فإنه لن يستطيع أن يفر من وجه العدالة الإلهية، ولن يستطيع أن يفلت من وخز الضمير أو إحياءات القوى الغيبية، وفي معرض هذا يقول ابن خلدون: "اعلم أن الله سبحانه ركّب في طبائع البشر الخير والشر، والشر أقرب الخلال إلى الإنسان إذا أهمل في مرعى عوائده ولم يهذه الاقتداء بالدين، وعلى ذلك الجم الغفير إلا من وفقه الله". (ابن خلدون، ٢٠٠٤، ٢١٥) ويرى العلامة ابن خلدون أن ضبط النفس يتحقق بثلاثة أساليب:

١. **الضبط الخارجي:** يتحقق عن طريق القانون والسلطة الخارجية التي تفرض النظام والانضباط على الأفراد.

٢. **الضبط الداخلي:** يتحقق من خلال الدين والشرعية، حيث يُنمّي الالتزام الديني والشعور بالمسؤولية الأخلاقية ضبط النفس لدى الأفراد.

الضبط الاختياري: ينبع من الضمير والوعي الذاتي، حيث يضبط الفرد سلوكه بناءً على قيمه ومبادئه الشخصية. (ابن خلدون، ٢٠٠٤، ٢١٥) ونظرا لأهمية الدين وقوته كوسيلة للضبط الاجتماعي فقد وضعه دوركايم على قمة النظم الاجتماعية، فالدين بتعاليمه وأوامره ونواهيته يعد من أقوى عوامل تحقيق التوافق في السلوك الاجتماعي، كما أن فكرة الثواب والعقاب التي تؤلف ركناً مهماً في الدين تقوم بدور مهم في عملية الضبط الاجتماعي وفي إقرار النظام في المجتمع. (سليم، ١٩٨٥) وقد كان الدين في السابق المصدر الأساس للقانون، ومن ثم فهو وسيلة ضبط مهمة في المجتمع، فالقانون المصري والبابلي والهندي واليوناني كان يُنظر إليه على أنه من صنع الآلهة، كما أن الكنيسة كانت في أوروبا قوة اجتماعية تفوق قوة الدولة، وفي العصر الحديث -على الرغم من أن الدين والدولة يعملان بشكل مستقل في كثير من دول العالم- فإن الدولة لا تزال تستند بسلطتها إلى الكثير من القواعد الدينية ذات التأثير الاجتماعي كأمور الزواج والأحوال الشخصية وبعض أنواع السلوك الاجتماعي. (الجابري، ١٩٩٧).

ثالثاً: وسائل الضبط الاجتماعي في الإسلام ومميزاته

- **وسائل الضبط الاجتماعي في الإسلام**

• يعد الإسلام منظومة متكاملة لضبط السلوك الاجتماعي تعتمد على ثلاث آليات رئيسة تُسهم في تحقيق استقرار المجتمع؛ إذ يبدأ الضبط من داخل النفس الإنسانية عبر ترسيخ القيم الأخلاقية والروحية، ثم يمتد إلى مستوى الجماعة من خلال نشر المعروف والنهي عن المنكر، وأخيراً يُكَمّل بضابط السلطة الذي يتولى تطبيق العقوبات الشرعية على المخالفات. يتجلى هذا المنهج القرآني في الآيات التي تحتل على تركية النفس مثل قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ (الشمس: ٩-١٠) وفي دعوة الأمة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما في قوله: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (آل عمران: ١١٠) (السالم، ٢٠٠٠، ص ٣٧).

العبادات تمثل العبادات في الإسلام أكثر من كونها طقوساً تعبدية؛ فهي تُعدّ آليات إيجابية لضبط سلوك الفرد وتنظيم علاقته بخالقه وبالمجتمع. فالصلاة مثلاً ليست مجرد فرض ديني، بل تُسهم في تنقية النفس وردعها عن الانجرار نحو الفواحش، كما يشبهه النبي الكريم أثر الصلوات الخمس بنهر يجري يُطهر البدن من الأوساخ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات، هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيء. قال: فذلك مثل الصلوات الخمس، يمحو الله بهن الخطايا)). (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، برقم (528)، ١/١٢٧. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن، برقم (667)، ٢/١٢٥. (سليم، ١٩٨٥، ص ٧٤).

المعاملات يعرض الإسلام في نصوصه تشريعات شاملة تنظم العلاقات بين الحاكم والمحكومين وتضع معايير للسلوك في مختلف ميادين الحياة، فقد تناولت الشريعة أحكام الجرائم الاجتماعية كالقتل والسرقة والزنا، كما أسست نظاماً اقتصادياً يضمن حماية الملكية الفردية مع توفير سياق شرعي يحفظ حقوق الجميع، ويستدل القرآن على ذلك بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾ (الملك: ١٥)؛ مما يؤكد حرص الإسلام على تحقيق تكافؤ الفرص والحد من الفوارق الاقتصادية دون الإخلال بدور رأس المال في خدمة المجتمع، كما يؤكد أهمية الصدق والعدل في المعاملات اللذان يعدان حجر الأساس لاستقرار المجتمع وثقة أفرادهم ببعضاً. (الأخرس، ١٩٩٧).

الآداب والأخلاق يركز الإسلام على ترسيخ قيم الأخوة والتكافل الاجتماعي بين المؤمنين، إذ يحث على إصلاح ذات البين ويمنع الظلم والسخرية والغيبة. جاء ذلك في الآية: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ﴾ (الحجرات: ١٠)، مما يدل على أهمية الروابط الإنسانية في بناء مجتمع متماسك. كما تُعتبر مكارم الأخلاق وحسن التعامل مع الآخرين من الأسس التي تُعين الفرد على ضبط نفسه قبل أن تنظم العلاقات الخارجية، إذ تُشكل الشخصية الكاملة التي يُستند إليها في الدعوة إلى الحق. (الأخرس، ١٩٩٧).

العقوبات يعتمد النظام الإسلامي في ضبط المجتمع على آليتين رئيسيتين: آلية المنع التي تسعى إلى حماية الفرد والمجتمع من وقوع الجريمة، وآلية الردع التي تفرض عقوبات شرعية على المخالفين لتكون بمثابة تحذير عام، ويظهر هذا التوازن من خلال استخدام الإسلام لكل من الترغيب والترهيب، إذ يحفز الفرد على الالتزام بالتعاليم من خلال وعد الله بالرحمة وفي الوقت نفسه يردع عن التهاون بخطر العقوبة. (حسنين، ١٣٩٤هـ، ٢٠١).

- مميزات الضبط الاجتماعي في الإسلام يُعدّ تحقيق الأمن والانضباط والتكامل الاجتماعي هدفاً رئيسياً في المجتمعات الإسلامية، حيث تعتمد هذه المجتمعات على منظومة تركية متكاملة قائمة على القيم الدينية والتشريعات السماوية، فالضبط الاجتماعي في الإسلام لا يقتصر على القوانين والعقوبات، بل يعتمد على بناء الضمير الأخلاقي وتكوين الوازع الديني لدى الأفراد، فالقرآن الكريم يؤكد أهمية الضبط الاجتماعي في ضبط السلوك الإنساني من خلال تحفيز الالتزام بالمعايير الاجتماعية والأخلاقية، وهو ما يسهم في الحد من الفساد والانحرافات السلوكية (ابن عاشور ٢٠١٠، ١١٢) وتقوم فلسفة النظام الإسلامي على درء المفساد والوقاية من الانحراف، بدلاً من الاكتصار على العقوبات، حيث تُعدّ الحدود وسيلة أخيرة عند تجاوز الخطوط الحمراء للسلوك الاجتماعي (ابن تيمية ٢٠٠٩، ٢٠٥) ويتميز الضبط الاجتماعي في الإسلام بالثبات والمعيارية، حيث إنه مستمد من وحي إلهي، ما يمنحه القداسة والالتزام القوي بين أفراد المجتمع (السعدي ٢٠١٥، ٦٧) ومن جهة أخرى نجد أن الأنظمة الإسلامية تولي أهمية كبيرة للضبط الاجتماعي الخارجي من خلال تطبيق التشريعات الشرعية وتنظيم العلاقات بين الأفراد، حيث تعتمد على آليات مثل نظام الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعدّ هذه الآليات من أبرز أدوات الدولة في مراقبة السلوك الاجتماعي وضمان الالتزام بالمعايير الدينية، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك يحترم القوانين الدينية وتطبيقها على أرض الواقع، وقد أظهرت الدراسات أن تطبيق هذه الأنظمة يعزز من الشعور بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد (ابن عاشور ٢٠١٠). نموذج المجتمع السعودي والسبب في اختيار المجتمع السعودي كنموذج تطبيقي للتدين هو:- أن المملكة العربية السعودية من الدول التي قامت على أساس ديني - وجود الحرمين الشريفين الذين لهما الدور الأكبر في تحفيز وتنشيط نزعة التدين ليس فقط لدى السعوديين بل لدى كل من حج البيت أو اعتمر - التاريخ الإسلامي العريق الذي تتمتع به المملكة والذي يجعل للإسلام وجود حقيقي مؤثر في سلوك الأفراد وباعثاً لهم على التمسك بالدين وتطبيقه بشكل عملي في معظم مرافق الحياة فنجد أن البعض يصم السعوديين بالتشدد الديني وأحياناً يوصمون بأنهم وهابيون في حين أن معظم السعوديين ينظرون لأنفسهم بأنهم معتدلون في إسلامهم وأن الأمر يتعلق بهويتهم كشعب مسلم وبلد يحتضن الحرمين الشريفين قبلة المسلمين ومهوى أفئدتهم وتشير الدراسات الميدانية إلى أن ٣٠% من الشباب السعوديين يعدون أنفسهم متدينين بدرجة عالية، بمعنى أنهم ملتزمون بأداء الفرائض والنوافل من منطلق التدين بينما يرى ٥٠% أنهم في مستوى متوسط من التدين، مما يعكس مكانة الدين في تشكيل الضبط الاجتماعي كما تشير الدراسات أيضاً إلى أنه ما نسبته ٧٣.٩%.

من العينة يتبعون فتاوى المشايخ في بيع وشراء الأسهم والتعاملات المالية في حين أن ٢٦٪ لا يتبعون فتاوى المشايخ مما يوضح ارتفاع نسبة الذين يتبعون الفتاوى الدينية في الجانب المالي لتحري الكسب الحلال مما يعطي دلالة على وضوح الانضباط لديهم بسبب التدين (مركز أسبار ٢٠٢٢، ٥٥) كذلك اكدت الدراسة على الدور الايجابي للعلماء والمشايخ الذي كان محوريا في حملة التضامن الوطني ضد الارهاب وكذلك في توجيه فكر الافراد نحو القضايا المستجدة مما يؤكد أهمية الدين كمكون اجتماعي في ثقافة السعوديين وأنه الاداة الوحيدة التي من خلالها يمكن إحداث تغييرات فكرية أو اجتماعية شريطة ألا يتعارض مع مفهوم الدين. والذي يعد النسق الأساسي في خلق التماسك الاجتماعي مما يسهم في عملية التحديث والتقدم. (نفس المرجع السابق) كما أن الالتزام بالضوابط الشرعية يظهر في دعم الدولة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث يرى ٧٦.٥ ٪ من الشباب مقابل ٧٤.٩ ٪ من الإناث أهمية متابعة المخالفات الشرعية من قبل السلطات المختصة، مما يؤكد ميل المجتمع السعودي إلى التمسك بالقيم الإسلامية كأساس للضبط الاجتماعي (السبيعي ٢٠٢١، ٨٠).

رابعا: الضبط الاجتماعي في النصرانية والمجتمع الأمريكي النصرانية شريعة سماوية نزلت على النبي عيسى عليه السلام، وهي تستند إلى الكتاب المقدس في تشكيل الضوابط السلوكية لأتباعها، وقد تأثرت المجتمعات الغربية، وخاصة المجتمع الأمريكي، بالتعاليم المسيحية التي تقوم بدور أساس في تشكيل الضبط الاجتماعي، سواء أكان من خلال العقيدة أم من خلال الممارسات الدينية اليومية (القمني ٢٠١٠، ٢٠٥) النصرانية هي الديانة المسيحية التي أنزلت على عيسى عليه السلام، مكلمة لرسالة موسى عليه السلام، متممة لما جاء في التوراة من تعاليم، موجهة إلى بني إسرائيل، داعية إلى التهذيب الوجداني والراقي العاطفي والنفسي، لكنها سرعان ما فقدت أصولها، مما ساعد على امتداد يد التحريف إليها حيث ابتعدت كثيرا عن صورتها السماوية الأولى لامتزاجها بمعتقدات وفلسفات وثنية. وتعتمد النصرانية في تنظيم السلوك الاجتماعي على مبادئ المحبة والتسامح والإيمان الراسخ بالكتاب المقدس، إذ تُعد الكنيسة والمؤسسات الدينية المرافقة للإيمان عوامل أساسية في تشكيل الوعي الأخلاقي للفرد. فالوعظ المسيحي والطقوس الجماعية، مثل القداسات والصلوات المشتركة، تُساهم في خلق بيئة اجتماعية متماسكة يُشعر فيها الأفراد بالانتماء وتحقق معايير الضبط الذاتي عبر قيم العطاء والتضحية والمحبة غير المشروطة. تؤكد هذه الآليات على ضرورة التعامل مع الآخرين بروح أخوية واحترام متبادل، مما يحد من انتشار الانحرافات والسلوكيات السلبية (القمني، ٢٠١٠) وعلاوة على ذلك يقوم التدين الفردي والجماعي في المجتمعات المسيحية بدور مهم في الحد من المشكلات الاجتماعية؛ إذ تُظهر الدراسات أن الممارسات الدينية المنتظمة والالتزام بالطقوس تُحفز على الرقابة الذاتية وتعزز من قيم الصدق والعدل والتكافل. ويُعتبر ذلك عاملاً مساهماً في تحقيق ضوابط اجتماعية تخفف من معدلات الجريمة والانحراف وتُحسن من جودة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع (حجازي، ٢٠٢٠).

المجتمع الأمريكي كنموذج لتطبيق النصرانية

يقول المؤرخ الأمريكي بول جونسون: "تعتبر الولايات المتحدة دائما دولة متدينة ويعد المستوطنين الأمريكيين الاوائل مثل الاسرائيليين القدامي حيث جعلوا من أنفسهم منظمة نشطة للعناية الالهية" ويضيف قائلا: من الحقائق المتعارف عليه أن أكثر من نصف المجتمع الأمريكي مازال يتردد على الكنيسة في عطلة نهاية الاسبوع مما يدل على موشر لا مثيل له في أي مكان في العالم وتحديدا في دولة ذات تعداد سكاني كبير (جونسون، ١٩٥٩) على حسب الدراسة التي بعنوان تأثير ممارسة الدين (التدين) على استقرار المجتمع الأمريكي نجد أننا وبالنظر إلى قلب الممارسات الدينية (الصلاة) فإن الأمريكيين يؤدونها حتى بدون الذهاب إلى الكنيسة وبالرجوع إلى عدد من الدراسات المسحية نجد أن ٩٤٪ من السود، ٩١٪ من النساء، ٨٧٪ من البيض و ٨٥٪ من الرجال يعدون أنفسهم ممن يمارسون الصلاة بشكل مستمر. (WHY RELIGIOUS MATTERS, 1996) ومن الملاحظ أن الوصايا العشر وهي مما أنزل على موسى عليه السلام في التوراة (العهد القديم) ومع ذلك يظهر لها أبلغ الاثر في تدين المجتمع الأمريكي حيث يحرصون على تلقينها وتعليمها لأبنائهم من سن خمس الى ست سنوات بدءا من مدرسة يوم الاحد والتي تبدأ قبل المدرسة الرسمية ويستخدمون في ذلك الوسائل المحببة والمناسبة للمرحلة العمرية لهم مما يؤكد على اهتمامهم بعملية الضبط الديني وتفعيلهم له من سن مبكرة. وقد أظهرت الدراسات الاستقصائية أن التدين في المجتمع الأمريكي لا يزال يحتفظ بمكانة قوية، حيث يمارس ٨٧ ٪ من البيض و ٩٤ ٪ من الأمريكيين السود الصلاة بانتظام، وهو ما ينعكس على الاستقرار الاجتماعي وانخفاض معدلات الجريمة والجروح (حجازي ٢٠٢٠، ٩٩). كما أظهرت البيانات الإحصائية أن معدلات الطلاق والانحار تتناقص بين الأفراد الذين يحافظون على الالتزام الديني، مما يعكس دور العقيدة في تعزيز الضبط الاجتماعي (عبد الفتاح ٢٠٢١، ١٢٥).

خامساً: الضبط الاجتماعي في الهندوسية والمجتمع الهندي يشكل المجتمع الهندوسي النسبة الأعلى من التعداد السكاني في المجتمع الهندي و الهندوسية ديانة قديمة نشأت في الهند منذ أكثر من ٣٠٠٠ عام، وتتميز بتعدد الآلهة وتنوع الطقوس الدينية. وتعتمد الهندوسية على مجموعة من النصوص الدينية مثل الفيدا والمانوسمري التي تشكل الأساس لممارسات الضبط الاجتماعي في المجتمع الهندي (الرفاعي ٢٠١٩، ٨٨) وتُميز الهندوسية بنمطها الخاص في الضبط الاجتماعي، والذي يستند إلى نظام الدارما والكارما بالإضافة إلى النصوص المقدسة مثل الفيدا والمانوسمري، حيث يُحدّد النظام الهندوسي الأدوار الاجتماعية والواجبات الأخلاقية لكل فرد ضمن نظام طبقي متجذر في التاريخ والثقافة الهندية، ويعدّ الالتزام بمفهوم الدارما - أي القيام بالواجبات المنوطة بالفرد وفق موقعه الاجتماعي - آلية لضبط السلوك الاجتماعي، إذ تُسهم في الحفاظ على التوازن والانتظام داخل المجتمع الهندي على الرغم من تحديات التفاوت الطبقي (الرفاعي، ٢٠١٩) كما يعكس النظام الهندوسي أهمية الرقابة الاجتماعية الذاتية من خلال مبدأ الكارما، الذي يحفز الفرد على الالتزام بالقيم الأخلاقية والعمل الصالح من أجل تحسين وضعه في الحياة المقبلة. وفي هذا السياق، يُعتبر النظام الطبقي المُرسّخ دينياً آلية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتحديد الحقوق والواجبات، مما يؤدي إلى استقرار نسبي في الهياكل الاجتماعية رغم الانتقادات المتعلقة بعدم العدالة الاجتماعية، وقد تناولت الدراسات المعاصرة هذه الظاهرة وأكدت على تأثيرها السلبى في ظهور الفوضى الاجتماعية ضمن السياقات الدينية الهندية (سيد، ٢٠٢٢) ويعتمد النظام الاجتماعي الهندوسي على تقسيم المجتمع إلى طبقات أبدية، حيث يُمنع التنقل بين الطبقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تكريس التفاوت الاجتماعي وغياب العدالة في توزيع الفرص (المقرزي ٢٠٢١، ١٥٠). وتقرض القوانين الهندوسية العديد من القيود على المنبوذين، مما يؤثر سلباً على قدرتهم على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (سيد ٢٠٢٢).

سادساً: مقارنة أنظمة الضبط الاجتماعي في الأديان الثلاثة ويتبين من المقارنة للضبط الاجتماعي في الديانات الثلاث أن لكل منها منهجياته الخاصة في تنظيم سلوك الأفراد والمجتمعات، ففي الإسلام يُستند إلى التوجيه الإلهي من خلال الشريعة والنظام الأخلاقي الداخلي، بينما تعتمد المسيحية على مبادئ المحبة والتآزر الاجتماعي المدعومة بالطقوس الجماعية، وفي الهندوسية يبرز النظام الطبقي والالتزام بالدارما والكارما كآليات رئيسة لضبط العلاقات الاجتماعية، وتعكس هذه الأنظمة اختلافات جذرية في الطرق التي تُعنى بها كل ديانة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي، مما يتيح فهماً أعمق للتأثيرات الدينية في بناء المجتمعات وضبط سلوكيات أفرادها. ومع هذا يمتلك الإسلام منظومة متكاملة للضبط الاجتماعي ترتكز على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث يُعزز مفهوم الضبط الذاتي والضمير الفردي من خلال ممارسات العبادات والتزامات الأخلاق الدينية. فالالتزام بالصلوات والأذكار والصوم والزكاة ليس مجرد طقوس دينية، بل هي آليات تربوية تهدف إلى تنقية النفس وترسيخ مبادئ العدالة والتعاون بين أفراد المجتمع. وتتعاكس هذه الآليات في تقليل معدلات الانحراف والجريمة، إذ يُعتبر الإحساس بالخوف من الحساب الأخروي والرقابة الذاتية المُستلزمة من الإيمان من أهم عوامل تحقيق الاستقرار الاجتماعي (سليم، ١٩٨٥).

الخلاصة و التوصيات

يُظهر مما سبق مدى تأثير الدين على تشكيل السلوكيات الفردية والجماعية في المجتمعات المختلفة، ففي حين يعتمد الإسلام على مبدأ التزكية والضبط الأخلاقي، تركز النصرانية على سلطة الكنيسة في تشكيل المعايير الاجتماعية، بينما تلعب الهندوسية دوراً رئيسياً في تكريس التفاوت الطبقي. ويظل الدين، بغض النظر عن اختلاف تعاليمه، عنصراً محورياً في تشكيل المجتمعات وضبط سلوك أفرادها

التوصيات :

ومن خلال ما ذكرت الباحثة حول أهمية الدين في الضبط الاجتماعي توصي بأن تعتني المؤسسات التربوية و محاضن التعليم بما يلي :

١- أهمية التوجيه التربوي من خلال إحياء الوازع الديني لدى الأفراد

٢- الاهتمام بتربية روح الفرد ورعايتها كي تتصل بخالقها مما يحميها من الجنوح و الانحراف

٣- مواجهة العالم المادي الجارف بإحياء الإيمان بالغيبيات واليوم الآخر

٤- مراقبة أثر وسائل الإعلام المنحرفة و التحذير مما تسببه من تدمير للدين في نفوس والانجراف وراء المادية و الإلحاد

قائمة المصادر والمراجع

- الأخرس، محمد صفوح، (١٩٩٧) نموذج لاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
ابن تيمية، أحمد، (٢٠٠٩) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار ابن الجوزي، بيروت
الجابري، خالد فرج (١٩٩٧) دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، بحث في الندوة الفكرية، بيت الحكمة.

- ابن خلدون، (٢٠٠٤) المقدمة ، دار يعرب، دمشق، الطبعة الأولى.
- حجازي، كمال (٢٠٢٠) التدين والمجتمع الأمريكي، القاهرة: دار النهضة.
- حسنين، مصطفى محمد، الضبط الاجتماعي في الإسلام، أضواء الشريعة، العدد الخامس، الرياض: كلية الشريعة.
- دياب، فوزية، (١٩٨٠) القيم والعادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية.
- الرفاعي، محمد. (٢٠١٩) الهندوسية والتقاليد الاجتماعية في الهند، القاهرة، دار الثقافة.
- السالم، خالد بن عبد الرحمن (٢٠٠٠) الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، الرياض، دار النهضة العربية.
- السبيعي، خالد (٢٠١٢) الضبط الاجتماعي في السعودية، جامعة الملك سعود.
- السعدي، عبد الرحمن (٢٠١٥) تفسير السعدي، دار ابن حزم، ٢٠١٥ .
- سليم، سلوى (١٩٨٥) الإسلام والضبط الاجتماعي، القاهرة، دار التوفيق النموذجية.
- سيد، عبد الحليم (٢٠٢٢) التفاوت الطبقي في الهندوسية، بيروت، مركز الدراسات الشرقية.
- شطارة، أسعد سليم (١٩٩٥) أنسنة النظم الاجتماعية (تصور لعالم أفضل)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ابن عاشور، محمد الطاهر (٢٠١٠)، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار السلام.
- عبد الفتاح، محمود، (٢٠٢١) أثر الدين في الاستقرار الاجتماعي، بيروت: دار العلوم .
- ابن فارس، (١٩٧٩) مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ط١.
- القمني، سيد (٢٠٢١) الدين والمجتمع في الغرب المسيحي، القاهرة: دار الفكر.
- مركز أسبار للبحوث والإعلام (٢٠٢٢)، التدين في المجتمع السعودي، الرياض
- المقريزي، أبوزيد (٢٠٢١)، الطبعة الهندوسية للدولة الهندية، القاهرة: دار الفكر
- المراجع الإنجليزية:**

PAUL JOHNSON "GOD AND THE AMERICANS" JAN, 1559
Practice in Social Stability ،WHY RELIGIOUS MATTERS ،JAN ,1996 ، BACKGROUND ،NO 1064 ،
Washington DC.